محددات التوطين الصناعي للمؤسسة وأثره على التنظيم الفضائي

محمد الهادي ضيف الله
جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي، الجزائر
difmh2008@hotmail.fr

هشام لبزة
جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي، الجزائر
Hichamlebza@gmail.com

ياسين علاق
بجامعة مولود معمري، تيزي وزو، الجزائر
yassineallag@gmail.com

Les déterminants de l'industrialisation de l'entreprise et son impact sur l'organisation de l'espace

ملخص:

تعد الصناعة حجر الزاوية للتقدم الاقتصادي والاجتماعي في أي وحدة فضائية، لكونها نشاطا اقتصاديا يتسم بدرجة عالية من التشابك الاقتصادي ، فضلا عن التأثير المباشر في زيادة القيمة المضافة للدخل الوطني، كما تساهم أيضا في تغيير بيئات توطنها جغرافيا إسهاما فعالا في القيم والمفاهيم التي تؤثر في التركيب الاجتماعي، حيث أدى هذا الوضع إلى اتخاذ جملة من الإجراءات والتدابير من طرف الحكومات عند اختيار مواقع توطين المناطق الصناعية، إذ تراعي المعايير البيئية بشكل أساسي عند التوطين، إذ أن اختيار المواقع الصناعية المناسبة تعد جزءا مهما من التحليل الفضائي للأنشطة الصناعية، وتحديد عوامل توطنها لتحقيق تنمية اقتصادية شاملة وكاملة .كما يتطلب تطور الصناعة وتوطينها تجهيزا مناسبا للتوطين الصناعي بطرق مواصلات ذات قوة كبيرة، ومجمعات سكنية مجهزة بأسس حياة مشتركة هامة.

الكلمات المفتاحية: التوطين الصناعي، التنظيم الفضائي، المعايير البيئية، إندماج الفضاء، اختيار المواقع، الأنشطة الصناعية.

رموز jel: Q56 ; L16

Résumé:

L'importance de l'industrie représente un pilier du développement économique et social, à n'importe qu'elle unité spatial, comme étant une activité économique qui porte sur un degré élevé des interactions économiques, et impact direct sur la croissance de la valeur ajoutée du revenu national, elle permet aussi de faire un changement sur l'environnement de la localisation géographiquement, avec l'efficacité des impacts sur les valeurs et des concepts du composant social, puisque cette situation nous permet de faire l'ensemble des décisions et procédures, à travers le gouvernement sur le choix la localisation industrielle, on suivant principalement des paramètres environnementales sur la localisation, car le choix favorable de la localisation industrielle, relève une tâche importante sur l'analyse spatial des activités économiques, avec la détermination de leurs localisation pour atteindre un développement global et générale, où le développement industrielle réclame un équipement favorable de la localisation industrielle, avec un réseau routier trop fort, et une agglomération de logement qui occupe.

Mots clés: la localisation industrielle, l'organisation de l'espace, les normes environnementaux, l'intégration de l'espace, le choix du site, les activités économiques.

(JEL) Classification : Q56 ; L16

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تمهيد:

إن التحولات التي عرفها العالم، قد أسفرت عن الزيادة في حدة المنافسة الدولية، أما على مستوى الفضاء، فإن التوطين فتح مجالا واسعا للمؤسسات والدول من خلال البحث عن تحسين نتائجها في كل المناطق، بهدف تحقيق النمو وتحسين إندماجها المحلي، ومن جهة ثانية، التوافق بين منطقين: منطق جزئي متعلق بالشركات ومنطق كلي متعلق بالدول، فاختيار موقع معين للتوطين يتوقف على مزايا الشركات بمزايا الدول، بحيث الشركات تحقق النمو وإندماج الفضاء(ESPACE)، والدول توفر نظاما كليا وإقليميا يحسن من تنافسية المؤسسات، لهذا سنعالج في مقالنا هذا عن مسألة توطين الشركات[1].

إن ظاهرة العولمة نتج عنها تزايد حركة رأس المال الصناعي، وحرية في اختيار المواقع الجغرافية للاستثمار الصناعي، بل أصبحت تخضع لمعايير التوفيق بين المتطلبات الاقتصادية للمؤسسة، والالتزامات الاجتماعية .لاسيما بعد أن تعمق الخلل الاقتصادي والاجتماعي والعمراني منتجا حالة من اللاتوازن الدولي، وهي الحالة التي لم يغيبها الطموح التنموي في الجزائر في ظل التحولات الاقتصادية العالمية من تكتلات وغيرها.

لتطبيق المفاهيم المرتبطة بالتنمية لمعالجة هذا الخلل، بعد أن فشلت ولحد الساعة مفاهيم العولمة والشراكة في تحقيق ذلك.انطلاقا مدن كدون التنمية عملية متكاملة عدن طريق جعل المناطق المحلية مناطق أكثر تطورا لا يمكن أن تحدد عن طريق المبادرة المركزية وحسب، وإنما تعتمد سياسات بديلة مثل اللامركزية، إقامة أقطاب النمو، الاعتماد على تضافر كل الجهود والإمكانات من سلطات، مؤسسات اقتصادية، مؤسسات تربوية وتكوينية، مكونات المجتمع المدني وغيرها.

إن توسع وانتشار المناطق الصناعية يؤدي إلى تنمية وتطوير الصناعات المحلية أو ما يعرف بالصناعات الصغيرة ولمتوسطة، والتي تهدف إلى توسيع قدرات الإنجاز الوطني وتثمين الطاقات المحلية وتوزيع أحسن للعمل والكفاح ضد الفوارق الجهوية وتكثيف الشبكة الصناعية والإندماج فيما بين الصناعات. إن اختيار المواقع الصناعية المناسبة تعد جزاء مهما من التحليل الفضائي للأنشطة الصناعية وتحديد عوامل توطنها لتحقيق تنمية اقتصادية شاملة وكاملة .كما يتطلب تطور الصناعة وتوطينها تجهيزا مناسبا للمناطق الصناعية بطرق مواصلات ذات قوة كبيرة، ومجمعات سكنية مجهزة بأسس حياة مشتركة هامة.

إن أسلوب المناطق الصناعية هو من الخصائص الأساسية للتوطين الصناعي الحديث، ففي الوقت الحالي إن أصحاب الصناعة عندما يبحثون عن الأماكن المناسبة لتوطين صناعاتهم، فإنه من الشروط التي يبحثون عنها هو توفر منطقة صناعية مناسبة ومجهزة.

إشكالية الدراسة: بناءا على الطرح السابق يمكن طرح الإشكالية التالية:

ماهي محددات توطين المؤسسة الصناعية حتى تمكنها من تنظيم فضائها وإندماجها محليا وإقليميا؟

أولاً: التوطين الصناعي للأنشطة الاقتصادية

يأخذ مفهوم توطين المؤسسة في الواقع معنى عاما واسعا يستحيل على مسؤول المؤسسة تحديد كافة معالمه، فهو يدل على كل ما هو غير المؤسسة نفسها، كما يأخذ مفهوم المكان ذاته، للدلالة على مجمل العلاقات التبادلية التي تقيمها المؤسسة مع محيطها[2].

1. مفهوم التوطين الصناعي

التوطين الصناعي يعني اختيار وسط أو بيئة معينة لإقامة صناعة أو صناعات معينة، أي اختيار المواقع ولبيئات المناسبة اقتصاديا واجتماعيا وجغرافيا وحتى سياسيا لإقامة المشروعات الصناعية وتوزيعها على الرقعة الجغرافية للبلاد، بغرض الحصول على نسيج صناعي وطني ذي غايات وطنية واضحة ومحددة مسبقا، ولتحقيق ذلك فإن الدولة من خلال أجهزتها المتخصصة تعيين المناطق التي ترغب في تنميتها، وأصحاب المشاريع الصناعية يختارون المواقع التي يقدرون أنها مناسبة لمشاريعهم[3].

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ويختلف التوطين الصناعي عن التوطن الصناعي، فمن حيث المعنى فإن التوطين الصناعي عملية إرادية ويخضع لتوجيه مركزي مباشر ويتم وفق خطة وطنية صناعية شاملة، تسعى إلى تحقيق أهداف مضبوطة تندرج ضمن برامج الدولة للتصنيع وخطط التنمية للبلاد. أما التوطن الصناعي فهو عملية تلقائية حرة، والتلقائية هنا لا تنعى الفوضوية وإنما تعني أنه لا يخضع إلى توجيه مركزي مباشر، وهو يخضع بصفة غير مباشرة إلى توجهات الدولة من خلال آليات معينة مشجعة ومقيدة تتمشى مع الأهداف العامة للتنمية في البلاد، مع اختلاف البلدان في درجة تحكمها في هذه الآليات.

2. العوامل والأهداف الأساسية لتوطين الصناعة.

2. 1. مشكلة إختيار أفضل موقع مناسب :تعتبر مشكلة اختيار الموقع الصناعي المناسب من المشكلات الأساسية التي تواجه عملية التوطين الصناعي، مهما كانت طبيعة صاحب المشروع، لأن العشوائية في مثل هذه العمليات الصناعية الهامة قد تؤدي إلى إخفاق المشروع وفشله في تحقيق أهدافه كما قد تترك أثر سلبيا على البيئة عامة .ولهذا فإن العشوائية إذا قدر لها أن تحدث في مثل هذه العمليات الصناعية الهامة فذلك يرجع إلى التقليل من أهمية الاستقصاءات المتخصصة التي يجب أن تسبق عملية التوطين[4].

إن مبررات حسن الاختيار وتحري الدقة في هذه العميلة تكمن في متانة العلاقة التي تربط بين المنشأة الصناعية والبيئة، فالبيئة هي المجال الحيوي للصناعة الذي تمارس فيه نشاطها، كما أن المنشأة الصناعية التي تجسد قدرات اقتصادية معينة تصبح عنصرا هاما مضافا للبيئة، فتشكل معها نسيجا من العلاقات النشيطة التي تحركها وتبعث فيها الحيوية على أصعدة مختلفة، خاصة فيما يتعلق بالإنتاج والعمل والعمران. ولبحث عن أفضل موقع ما هو في الواقع إلا محاولة احتمالية لا أكثر ولا أقل بسبب عدم وجود قواعد رياضية لحل هذا المشكل ...وبمجرد ما نبدأ نفكر في الحل المثالي لمشكل التوطين يظهر لنا جليا أن الحل ليس بسيطا كما يتصوره الإنسان العادي .وأفضل المواقع للمنشآت الصناعية ما هي في الواقع إلا مواقع احتمالية وتقديرية وليس هنالك أي دليل قاطع على أن هذه المواقع هي أحسن مواقع في الوسط توصل إليها الإنسان وقد تكون هناك مواقع أفضل من منها تستطيع أن توفر جهود وتكاليف من هذه المواقع .وهذه المواقع المجهولة يطلق عليها أحيانا المواقع الاحتمالية التي يمكن أن يتوصل إليها الإنسان عند البحث على أفضل موقع[5].

2.2. التوطين الصناعي بين التوجيه والحرية :بما أن الصناعة في العصر الحديث أصبحت فرعا رئيسيا من فروع الاقتصاد الوطني وتحضي باهتمامات من حيث التوطن، سواء في النظام الاقتصادي الرأسمالي أو في النظام الاقتصادي المخطط (النظام الاشتراكي) [6].

ففي النظام الاقتصادي الليبرالي، بما أن الصناعة والمشاريع الصناعية يلعب فيها الأفراد والجماعات دورا أساسيا، ونظرا لطبيعة النظام الذي لا يعطي للدولة دور في اتخاذ قرار التوطين الذي يبقى متروكا لصاحب المشروع، فإنها تسعى لوضع آليات موجهة بما يضمن ازدهار الصناعة وازدهار المجتمع، أي أن تدخلها في القرار يتم بطرق غير مباشرة ودون الدخول في تعارض مع أصحاب المشاريع الصناعية[7].

أما في النظام الاقتصادي المخطط، فإن الأجهزة المركزية للدولة هي صاحبة القرار والمسئولة قانونيا ومعنويا عن توطين المنشآت الصناعية التابعة للقطاع العام، وذلك وفق السياسة العامة التي تضعها بنفسها من أجل تحقيق التنمية الشاملة للبلاد، وفي هذه الحالة فهي صاحبة المشروع الصناعي والمكلفة بمصالح الوسط في نفس الوقت.

وبذلك فإن الدولة في هذا النظام تتمتع بالجمع بين السلطتين :السلطة على المشروع الصناعي والسلطة على الوسط، فتجد نفسها في غنى عن وضع آليات توجيه توطين المشاريع التابعة للقطاع العام، مادامت تجمع بين الصلاحيتين، وهذا يمكنها نظريا من تحقيق نسيج وطني صناعي منسجم مع الواقع الاجتماعي والاقتصادي للبلاد[8].

2. 3. أهداف التوطين الصناعي: إن توجيه التوطين الصناعي يسعى لتحقيق عدة أهداف يمكن إيجازها فيما يلي[9]:

- ✓ تحسين الوضعية الاجتماعية والاقتصادية لمختلف الفئات؛

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- ✓ تنمية الأقاليم المختلفة للبلاد في أسرع وقت ممكن؛
- ✓ الوصول إلى توزيع وتشتيت الأنشطة الاقتصادية على مختلف جهات القطر؛
- ✓ القضاء على الفوارق الاجتماعية والاقتصادية بين المدن والأرياف؛
- ✓ تحويل المواد الأولية وتصنيعها قرب مراكز استخراجها؛
- ✓ الوصول إلى التخصص الإقليمي في مجال الإنتاج الصناعي؛
- ✓ الوصول إلى الاكتفاء الذاتي في مجال الإنتاج الصناعي؛
- ✓ تقسيم وتوزيع الصناعات بين الأقاليم على أساس تخصص اليد العاملة؛
- ✓ تحقيق الأهداف السياسية للبلد وذلك إذا كان الأمر يتعلق ببعض الصناعات الإستراتيجية، من أجل توطينها في مواقع آمنة تتمتع بقدر من الحماية؛
- ✓ تحقيق التوازن الإقليمي والاستقرار السكاني؛
- ✓ الاستفادة من المزايا البيئية للمنطقة وإمكانياتها التي تفيد في التقليل من التلوث خاصة بالنسبة للصناعات ذات الطبيعة الملوثة للبيئة.

3. تطور اتجاهات التوطين لصناعي.

تطورت اتجاهات التوطين الصناعي في الفكر الاقتصادي، في تحرير التوطن الصناعي من الحتميات الطبيعية، بفضل وسائل النقل الهائلة يمكن نقل المادة الأولية والمنتوج مهما كان نوعه ووزنه ومكان تواجده وعليه فإن هذه العوامل خلصت التوطين الصناعي من الحتميات الطبيعية نتعرض إلى أهمها[10]:

3. 1. التوطين في الفكر الاقتصادي: تعددت نظريات التوطين الصناعي في الفكر الاقتصادي فمن خلال ما يلي نتعرض إلى أهمها[11]:

3. 1. 1. عند فيبر :تعتبر نظرية" فيبر "من أشهر النظريات الكلاسيكية للتوطين الصناعي، وتقوم على مبدأ أساسي هو حساب التكاليف الاقتصادية بحثا عن أفضل موقع في مجال التوطين الصناعي، وأن مختلف الأعمال التي تلتها لباحثين آخرين فهي إما ناقدة أو مضيفة لعناصر جديدة لهذه النظرية، ولهذا بقيت هذه النظرية أهم مرجع عملي يرجع إليه إلى حد الآن في هذا الميدان.

يعتبر فيبر أن العامل الرئيسي للتوطين الصناعي بالنسبة لصاحب المشروع هو ضمان نجاح مشروعه، وهي القاعدة الأساسية التي بنى عليها نظريته الاقتصادية في التوطين الصناعي.

فبالنسبة لفيبر فإن نظريته تتجلي في مفهومين رئيسيين هما[12] :مفهوم عامل التوطين، ومفهوم عامل التجميع.

- ✓ **عامل التوطين**: يعرف عامل التوطين بأنه الميزة التي تسمح لصناعة ما من تحقيق إنتاج ما في نقطة ما بتكاليف أقل من أي نقطة في جهة أخرى، ومن أجل تحديد أفضل نقطة في مجال التوطين استعان فيبر بالحسابات الرياضية والهندسية، وذلك قصد تدقيق مختلف التكاليف .ثم يعين بعد ذلك الموقع المناسب الذي يجب أن تتوطن فيه الشركات، كل حسب خصوصياتها.
- ✓ **عامل التجميع** :يعرف هذا العامل بأنه عبارة عن إيجابيات سعر التكلفة لعملية الإنتاج أو عملية التوزيع بسبب كون الإنتاج مركز بصفة معتبرة في نقطة معينة، في حين أن عامل عدم التجميع هو عبارة عن إيجابيات سعر التكلفة الناتج عن لا مركزية الإنتاج، أي أن الإنتاج يتم في عدة أماكن .وهو هنا يتكلم عن عوامل الطرد وعوامل الجذب التي يتميز بها مركز معين من حيث سعر التكلفة بالنسبة لصناعة معينة.

3. 1. 2. عند فرانسوا بيرو :يرى فرانسوا بيرو من خلال نظرية الاقتصادية لمراكز الإنتاج الصناعي المعروفة بنظرية أقطاب التنمية أن النمو والتنمية لمجموعة إقليمية وسكانية، لا يمكن تحقيقها إلا عن طريق التهيئة الواعية للوسط من أجل تسهيل مهمة قطب التنمية ليؤدي

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

دوره الإيجابي، وهذه المهمة هي من مهام الهيئات التي تسهر على المصلحة العامة، والتي بإمكانها أن تحول نمو صناعة ما أو نشاط ما إلى نمو أمة، وتحول التنمية الفوضوية إلى تنمية منظمة بمعنى أن الدولة يمكن أن تلعب دورا مهما وأساسيا في ميدان التوطين الصناعي والتهيئة الإقليمية[13].

3. 2. محددات التوطين الصناعي: لإنشاء وتوطين الصناعة نسعى للاسترشاد بجملة من المحددات أهمها على سبيل المثال[14]:

3. 2. 1. المتغيرات الفضائية: تتمثل فيما يلي:

✓ **الموقع**: قد يؤدى الاختيار غير المناسب لموقع المنطقة الصناعية إلى فقدان خصوصيات معينة أو تغير في النظام الايكولوجي الطبيعي. فعلى سبيل المثال، قد يؤدى استصلاح الأراضي في المناطق القيمة كالأراضي بيئيا الرطبة بهدف إنشاء مناطق صناعية إلى تدمير الموائل الطبيعية لأنواع كثيرة من النبات والحيوان، ويستلزم اختيار الموقع الأمثل عملية تخطيط شامل، يتم خلالها دراسة المتغيرات وتحديد المواقع المتوافقة مع المحددات الحاكمة والأخذ في الاعتبار التأثيرات البيئية والاجتماعية وأخيرا تقوم الإدارة بتعيين الموقع ويتطلب اتخاذ القرار لاختيار الموقع ما يلي[15]:

-البعد عن المناطق البيئية الحساسة كالأراضي الرطبة والغابات وغيره؛

-تحديد المناطق التي يمكن تخفيف التأثيرات البيئية عليها، من خلال التخطيط والإدارة السليمة؛

-اختيار الأراضي قليلة الانحدار، ذات التربة الفقيرة والمنخفضة الخصوبة؛

-تجنب المناطق المعرضة للسيول أو ذات التربة الطينية أو المعرضة للزلازل فهي غير اقتصادية وغير مناسبة بيئيا.

-إعادة استخدام مناطق جرى تطويرها سابقا لاحتواء الزحف العمراني ولتجنب التعدي على الأراضي لزراعية والرطبة والغابات والموارد الطبيعية ذات القيمة؛

-فحص الأراضي السابق استخدامها، للتأكد من خلوها من المخلفات السامة والخزانات الأرضية والملوثات المختلفة للهواء والتربة والمياه.

✓ **الأيدي العاملة**: تعتبر الأيدي العاملة من المقومات الأساسية لتوطين الصناعة، وفي العادة فان الإنتاج يتأثر كثيرا بهذا لذلك يعتمد الموقع على الكثافة السكانية مما يزيد من عدد، العنصر سواء من حيث الكم أو الكفاءات المتنوعة أما الكفاءة فإنها تحتاج إلى عمال فنيين ذوي خبرة ومهرة وقد يكونوا من أصحاب المؤهلات، الطبقة العاملة العلمية والفنية. من هنا نبين أهمية وجود مراكز التأهيل والتدريب في تأهيل وتدريب تلك العناصر العاملة وتطويرها حسب احتياجات الصناعة ومتطلباتها لذلك فإن وجود مراكز التدريب والمدارس والمعاهد الصناعية تساهم في إمداد احتياجات تلك المناطق من تلك الفئة العاملة والتي تمتاز بالخبرة والكفاءة[16].

✓ **المواد الخام**: إن التوطين الصناعي وبشكل عام تقوم على المؤسسات الصناعية التي بداخلها، وإن هذه المؤسسات تقوم على أساس الصناعات التحويلية بهدف تكوين وصناعة مادة جديدة لخدمة منفعة البشر وإشباع رغباتهم وتحقيق احتياجاتهم. من هنا نبين أهمية توفر المواد الخام، ومن اجل تحقيق تلك الغاية وبأقل التكاليف حيث يعتبر عنصر المادة الخام من أعلى النفقات عادة في الصناعة لذلك نرى بان واقع الصناعة يبرز أهمية كبيرة للمواد الخام وطرق الحصول عليها[17].

✓ **تكاليف النقل**: يعتبر عامل النقل والمواصلات من العوامل المهمة بالنسبة لتوطين الصناعة، وإن قيام وتطور الصناعة لا يستلزم نقل المواد الخام أو الطاقة فقط أو توفير خدمة النقل الجيدة، بل نقل القوى العاملة من مواقع سكناها إلى المناطق الصناعية وبالعكس. كل ذلك يجعل من خدمة النقل الجيدة والرخيصة نسبيا أهم مقومات الصناعة الحديثة واختيار المواقع الصناعية[18].

3. 2. 2. المتغيرات الأخرى: يمكن دمجها في النقاط التالية:

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

✓ **رأس المال:** إن قيام أي نشط اقتصادي يحتاج إلى رأس المال سواء لشراء المواد الأولية التي يعتمد عليها في العملية الإنتاجية أو للحصول على المكائن والمعدات والآلات اللازمة لإنجاز العملية الإنتاجية الصناعية وبذلك يكون رأس المال إحدى أهم مستويات الصناعة الحديثة. إن أهمية رأس المال باعتباره إحدى مقومات الصناعة لا يرجع إلى أهمية النقود التي ينبغي توفرها لإجراء العملية فقط، بل ترجع بالدرجة الأساس إلى ضرورة توفير احتياجات الصناعة من الآلات والمعدات ووسائل النقل والمواد الخام والنصف مصنعة ...الخ. فالصناعة بحاجة إلى رأس مال متغير لتأمين احتياجاتها من المواد الخام ودفع، الأجور، وهي بحاجة كذلك إلى رأس مال ثابت لتأمين احتياجاتها من الآلات والمكائن وإقامة الإنشاءات والمباني وكلما كبر حجم المشروع كلما ازدادت الحاجة إلى رأس المال، فالاحتياجات من رأس المال اللازمة لتنفيذ المشروع الصناعي تتوقف بالدرجة الأساس على طبيعة الصناعة ومدى تطور الأسلوب التقني فيها[19].

✓ **الطاقة:** تعتبر الطاقة من العوامل المهمة في إنشاء المناطق الصناعية لأنها العصب المحرك للعملية الإنتاجية داخل المؤسسات ولقد كان لتوافر الطاقة وبكميات اقتصادية كبيرة الدور المهم في انتشار دائرة التصنيع وتقدمها في بدا الأمر. ولكن مع التقدم التكنولوجي الذي ساهم بشكل كبير في تقليل من الأهمية النسبية للطاقة بوصفها عاملا محدودا في عملية تحديد م وقع المنطقة الصناعية إلى حد بعيد. وذلك من خلال أمكانية إحلال بين مصادر الطاقة المختلفة وبالتالي انخفاض الأهمية النسبية لكل مصدر على حدا[20].

4. الاتجاهات الحديثة للتوطين الصناعي.

حيث يمكن دمجها في النقاط الآتية[21]:

1.4. الملامح العامة للاتجاهات الحديثة للتوطين الصناعي: تستمد هذه الملامح من الممارسات الملاحظة في هذا الميدان، والتي تعكس بدورها التطورات الحاصلة في النظرة للصناعة والتي لم تعد اقتصادية نفعية بل تعدت ذلك لأهداف اجتماعية عامة وبرز هذا الاتجاه خاصة بعد الانجازات الكبيرة للتطور التكنولوجي والذي خلص الصناعة من الكثير من العقبات.

فهذه الاتجاهات تؤكد على أهمية الصناعة وتوطينها في انتشار المعرفة العلمية والتطبيقية، ودورها في التربية والتنشئة الاجتماعية الصناعية، ومنه تحقيق العدالة الاجتماعية من خلال إعادة توزيع الدخل الوطني، وتحقيق التهيئة الإقليمية بصورة أكثر فعالية (ريفيا وحضريا، وتحقيق التوازن الجهوي) وهي التي تتبناها الدول النامية لتحقيق أهداف التنمية والقضاء على الفقر والتخلف.

2.4. النظرة العلمية الجديدة للتوطين الصناعي :يعود الفضل في تطوير هذه النظرة إلى أعمال كل من:

"دينفورد "سنة 1977 و"ماسي " سنة 1979 ، و"ماجان"سنة 1982. ذلك لأن المصنع أصبح ينظر إليه عنصرا مكملا وجزئا من المجال الحيوي للمجتمع، لذا من الضروري أن يخضع للتقسيمات الاقتصادية والاجتماعية للمجال الوطني، وأن يكون مندمجا بصفة كلية معه ولا يتعارض مع خصوصياته. فالتقسيم الاقتصادي مرتبط بالنشاط، أما التقسيم الاجتماعي فيتعلق بالمستوى التقني وما يتطلبه من كفاءات ومخابر للبحث والتطوير.

4. 3. عوامل تطور اتجاهات التوطين الصناعي: إن تطور اتجاهات التوطين الصناعي الحديث كان نتيجة لعدة عوامل منها على وجه الخصوص[22]:

1.3.4. العامل التكنولوجي: لعبت التكنولوجيا دورا حاسما ورئيسيا في التأثير على التوطين الصناعي، ويمكن حصر دوره في مستويين أساسيين هما:

✓ **تطور نظم الإنتاج** :يوجد نوعان من نظم الإنتاج، النظام الذي يعتمد على العمل المعياري، أي الإنتاج الآلي الذي لا يحتاج إلى كفاءات عالية، وأن الصناعات المرتبطة بهذا النظام ممكن توطينها في أي مكان تتوفر فيه اليد العاملة .ا ولنظام الإنتاجي غير الآلي ذو

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

التقنية العالية، والصناعة المرتبطة به تتطلب يد عاملة مؤهلة تأهيلا عاليا، كما تجد نفسها مقيدة بعنصر البحث والتطوير الذي توفره المخابر والجامعات.

إضافة إلى ذلك فإنها تنتقل من النظام القائم على المجموعات الإنتاجية الضخمة إلى النظام القائم على المجموعات الصغيرة للإنتاج والسريعة التجديد .وهذا يعتبر تطورا هاما في صالح تحقيق اللامركزية الصناعية التي تخدم التنمية الاقتصادية والاجتماعية المتوازنة للبلاد.

✓ **التحرر من الحتميات الطبيعية لممارسة العملية الإنتاجية** :لقد ساهمت العوامل التكنولوجية مساهمة في تحرير التوطن الصناعي من الحتميات الطبيعية، بفضل وسائل النقل الهائلة يمكن نقل المادة الأولية والمنتوج مهما كان نوعه ووزنه ومكان تواجده.كما أنه بفضل وسائل الاتصال الحديثة (هاتف، انترنت) يمكن تسيير المركبات الصناعية عن بعد.

4. 2.3 . تطور دور الدولة :نعني بها تغير دور الدولة من الدولة الحارسة إلى الدولة الاقتصادية والاجتماعية.فالدولة المعاصرة ودون أن تقلل إرادة الخواص، فإنها وجدت في الصناعة وتوطينها أداة أساسية لتطوير المجتمع بما يخدم المصالح العليا للبلد.

✓ **التطور العام للمجتمع** :يتمثل في انتظام الأفراد والجماعات في جمعيات مدنية للدفاع عن مصالحهم المشتركة لمواجهة الإرادة الفردية للتوطين الصناعي التي يحركها منطق رأس المال ونموه، وهذا لنمو الوعي الاجتماعي الجماعي للعمال والسكان عامة، نتيجة انتشار المفاهيم والأفكار والفلسفات والحريات المتعلقة بالإنسان والبيئة .أصبحت الجمعيات المدنية تدافع عن رفاهية السكان، والعامل يفرض شروطه على ما يجب أن يتوفر عليه محيطه، خاصة عندما أدرك وأصبح واعيا بتبعية الصناعة لمادته الرمادية وقوة عمله.

5. المنافسة الإقتصادية للفضاء.

يدل التوطين[23] اصطلاحا على حصيلة الفعل الذي بموجبه يتم اختيار موقع (فضاء Espace) معين، غير موقع الإقامة، لوضع نشاط كامل (إنشاء مؤسسة جديدة، شراء مؤسسة، التحكم في مؤسسة...) أو جزء منه (إحدى حلقات الإنتاج، أو إحدى وظائف المؤسسة) ثم نقل هذا النشاط إلى الموقع الذي تم اختياره. من ذلك فالتوطن يتضمن في جوهره بعدين: الفضاء، ومصادر متباينة تتخذ قرار الاختيار نقل النشاط واستقبال.

5. 1. التنظيم الفضائي L'organisation spatiale: يشير مفهوم التنظيم الفضائي إلى الفعل الذي يؤدي إلى الشكل أو المظهر الذي يتخذه الفضاء، وبالتالي فهو يدل على حالات الاستقطاب أو التشتت أو التنظيم الشبكي التي تميز البنيات (أفراد، مؤسسات...) المكونة للفضاء. في هذا السياق يشكل التنظيم الفضائي موضوعا من علم الفضاء (la science spatiale) التي تعتبر أعمال Walter ISARD (1965-1979) رائدة في وضع نظرياته بشكل منهجي وعلمي، غير أن أعمال CRISTALLER. W في 1933 فيما بعد LOSCH في 1940 تشكل أساسا نظريا للتنظيم الفضائي.

5. 2. النظام الفضائي ومحيط المؤسسة: نقصد بالفضاء ليس المجال المادي الذي يحتضن أنشطة اقتصادية فحسب، بل هو النظام المتولد من التفاعل المستمر بين المجتمع والمجال المادي[24]، ويقترب هذا المفهوم للفضاء من مفهوم محيط المؤسسة، باعتباره كل ما يحيط بنقطة برؤية Point Focal هي المؤسسة، لكن لا يطابقه، ويندرج في هذا السياق مفهوم المحيط المناسب[25]، كمجموع المتعاملين الاجتماعين الذين تحدد تصرفاتهم، قدرة المنظمة على النشاط بكفاءة وعلى تحقيق أهدافها، وهو أكثر وضوحا لدى Henry DENIS إذ أنه يتكون من المجموع المتعاملين، أشخاص او جماعات منظمات، الذين يرتبطون بعلاقات متبادلة فيما بينهم.

فالمؤسسة المتوطنة في إقليم معين هي في الواقع في التفاعل مع عناصر نظام قريب (الإقليم)، لكنها تتأثر أيضا آخر أكثر اتساعا، قد يكون أو العالم الخارجي، وبالتالي فمحيط المؤسسة مكون من مستويات جغرافية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

لذلك فالمكان كمنظومة من العلاقات المباشرة (المؤسسة طرف فيها بشكل مباشر) والغير مباشرة، هو ذي مستويين الأول إقليمي ويمثل محيط المؤسسة والثاني كلي، أكثر اتساعا، ويمثل محيط المؤسسة البعيد.

5. 2. 1. إستراتيجية المنافسة في الفضاء: التوطين يدل على تغيير مكان النشاط، فإن تحقيق فعل التحويل يتعلق بقرارين على الأقل، يتمثل مصدر الأول في الجهة التي يرغب في التوطين (المؤسسة)، ومصدر الثاني في الجهة التي تحتضن النشاط المحول إليها، والتي تعبر عن قبولها لاستقباله.

وبالتالي فإن التوطين يستلزم توفر قرارين:

الأول مصدره المؤسسة باعتبارها حاملة لنشاط معين

الثاني مصدره الحكومة باعتبارها منظمة وضابطة للمكان، وبوصفه مجالا طبيعيا ونظاما اقتصاديا واجتماعيا، الذي نقل النشاط إليه.

لا يتحقق التوطن إلا بتوافق القرارين السابقين، ولا يمكن ذلك إلا إذا أدت عملية نقل النشاط إلى تحقيق أهداف المؤسسات (تحسين تنافسيتها) وتعظيم مكاسب الفضاء (تحسين النمو). بمعنى أنه إذا كان التوطن يتم من خلال الاستثمار الأجنبي المباشر، فإن هذا الأخير لا يمكن أن ينجز إلا إذا كان المكان الذي ينقل إليه يعظم من نتائج المؤسسات المستثمرة، وادي توطنها إلى النمو والإندماج الدولي بالنسبة للدول ككل أو للإقليم.

5. 2. 2. إختيار الفضاء: توطن الإستثمار كإختيار الفضاء، من الناحية النظرية، على التوافق بين النظرية الاقتصادية ونظرية الاقتصاد الجغرافي، غير أننا نلاحظ غياب البعد الجغرافي في تحاليل النظرية الاقتصادية المهيمنة، على الرغم بالوسائل الفضائية وأهميتها في التحليل.

5. 3. البعد الجغرافي في النظرية الاقتصادية: يرتبط غياب البعد الجغرافي في التحليل الاقتصادي بالصعوبات المنهجية التي تعيق إدخال البعد الجغرافي في التحليل[26].فطبيعة النمذجة من الجهة وخصائص المكان المتناقضة مع فروض النظرية الاقتصادية، تمثل عوامل قد أدت إلى هذا النسيان.

5. 3. 1. طبيعة النمذجة: إذا كان علم الاقتصاد قد بدأ كعلم يأخذ البعد الجغرافي والمحيط الذي يتم النشاط الاقتصادي عموما في الحسبان، كما يظهر من خلال أبحاث العديد من الاقتصاديين الأوائل[27]، أصبح لا يهتم بهذا المحيط عند النيوكلاسيك مما أدى إلى عزل الدراسة الاقتصادية عن وسط النشاط والذي اختزل إلى نقطة عديمة الأبعاد[28].

5. 3. 2. عدم انسجام بعض الفروض مع متطلبات الفضاء: تقوم النظرية الاقتصادية على فرضيتين أساسيتين: المردود الثابت والمنافسة التامة الحرة. وهذه كافية لإهمال البعد الفضائي من التحليل (تكاليف الوصول إلى الأسواق المعدومة).

فالتخصيص الأمثل للموارد كتعبير عن الحالة التي يحقق عندما اقتصاد ما اقصى إشباع ممكن باستعمال كمية محدودة من المنتجات وأقصى إنتاج ممكن باستعمال كمية محدودة من عوامل الإنتاج في ظل تحدب دوال الوحدات الاقتصادية، يستلزم أن تتجه الموارد الاقتصادية إلى الأفراد والمؤسسات الأكثر حاجة إليها.

ثانياً: الدراسات السابقة

✓ ماهر صبري درويش، **سياسات التوطين الصناعي في الوطن العربي وأثرها على إستقرار العمالة**، مجلة كليه بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد 37، 2013.

✓ وائل وجيه رضا البظ، **محددات إنشاء المدن والمناطق الصناعية في محافظة نابلس وانعكاساتها على البيئة والمجتمع والتعليم الصناعي**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية، فلسطين، 2004.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

✓ Abdelltif N, **la localisation et attractivité territorial des investissements directs étrangers: essai de modélisation économétrique**, thèse pour l'obtention du doctorat en sciences économiques, univ Ibn Zohr, AGHADIR, 2010.

✓ محمد خيري، **توطين الصناعة والعمليات والعلاقات الاجتماعية**، المجلة الاجتماعية القومية، للمركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، العدد الثاني، مصر، ماي 1985.

ثالثاً: تحليل وتفسير نتائج التوطين الصناعي وإندماج الفضاء

التوطن كإندماج في النظام الاقتصادي محدد فضائيا، يستلزم من المؤسسات عمليتين: أولا بناء نسيج من العلاقات مع عناصر النظام، أي أن الفضاء كنظام، يستلزم وجود قواعد وأسس تتشكل وتتطور عليها العلاقات التي تعطى للنظام خصائصه، ولما كانت هذه الدول من خلال حكومتها، هي المحدد الرئيسي لهذه الأسس، فإنه يتعين التطرق إلى دور الدولة في التأثير عليها، وثانيا تحديد شكل الإندماج، بتحديد مدى مساهمة المستثمر الأجنبي في الشركة الاستثمار في البلد المضيف.

1. إندماج المؤسسة في أقاليم توطينها

الفضاء كمنظومة من العلاقات يقوم على أساس الثقة المتبادلة والمعايير المتفق عليها بين مختلف الأطراف المشكلة والفاعلة في الإقليم، التي تؤدي في النهاية إلى تقليل مخاطر حالات عدم التأكد التي تتعرض لها المؤسسة، من ذلك يستلزم إندماج المؤسسات في هذه الأنظمة الفضائية ومن الأسس التي تقوم عليها عملية الإندماج، دور الدولة في وضع هذه الأسس بالشكل الذي يجعل النظام أكثر جذبا للاستثمار.

1.1. أسس إندماج الاستثمار فضائيا: الإندماج كعملية بناء النسيج من العلاقات مع مختلف عناصر النظام الفضائي، يستلزم توفر ثلاثة عوامل يمكن أن تشكل أساسا هذه العملية[29]:

✓ الزمن كعامل تعلم؛

✓ وجود شبكات اتصال كقاعدة لانتشار المعارف التجريبية؛

✓ خصوصية الفضاء.

الزمن كمدة ضرورية لبناء وتطوير علاقات مع مختلف عناصر الفضاء، يتعين النظر إليه أيضا في إطار عملية البحث عن الخصوصيات معينة للفضاء ولا يمكن فهم هذه العلاقات إلا من خلال التعلم، إذا فالإندماج الفضائي هو عملية تستغرق وقتا ضروريا للتعلم، يمكن المؤسسة من التكيف بشكل سليم مع النظام الفضائي، بقدر ما يكون الفضاء منظما في شكل شبكي بقدر ما يسهل التكيف.

2.1. دور الدولة في التأثير على النظام الفضائي: إن الفضاء كنظام يقوم على أسس وقواعد، تسمح ببناء علاقات ثقة بين مختلف العناصر، ويسهل بذلك تحقيق أهداف النظام ككل، وبحكم امتلاك الدولة على سلطة اتخاذ القرار في الميدان الاقتصادي، لا سيما فيما يتعلق الأمر بتوزيع الموارد جغرافيا أو تجنيد رأس المال، تستطيع الدولة التأثير على المجال الوطني هيكليا، وبذلك التأثير على النظام الفضائي من طرف الحكومة بالتدخل على المستويين الكلي والإقليمي.

فعلى المستوى الكلي يتم التدخل من خلال السياسات الاقتصادية الكلية: كالسياسات الظرفية أو الهيكلية. حيث تسطيع الحكومة التأثير على النظام الكلي بأكمله، فعلى سبيل المثال وضع التشريعات والهياكل المؤسسية كقوانين تحرير الأسواق ودعم القوى التنافسية وقوانين حماية المستهلك ومحاربة الاحتكار، ووضع البنى التحتية اللازمة لتنفيذ القانون، كتحديد إجراءات الترخيص والموافقات الحكومية التي تشترط المنافسة في النشاط الاقتصادي وتوضيح الخطوات التي يجب اتباعها والمستندات اللازمة لمزاولة النشاط وتحديد الفترة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الزمنية اللازمة لتلك الرسوم المطلوبة، وإلغاء التراخيص والموفقات الحكومية التي تحد من دخول الشركات الجديدة للسوق أو تلك المتعلقة بإجراءات الإفلاس والخروج من السوق...[30]

وعلى مستوى السياسة الإقليمية فإن الدولة تعمل على تنظيم ترابها من خلال تركيز النشاطات الاقتصادية في الأقاليم أو أنها تقوم بنشرها، مما يستلزم مزيدا من المركزية أو اللامركزية في تسيير الفضاء الإقليمي، ولها تأثير على التنظيم الفضائي للأنشطة[31].

2. إندماج الأنشطة المحلية للمؤسسة إقليميا

الإقليم هو عبارة عن فضاء وشبكة فاعلين عموميين وخواص يتعاونون ويتقاسمون نفس القيم وينتجون معا حركية اقتصادية عن طريق تنشيط موارد خاصة لهذا الإقليم[32]، ويعرف أيضا على أنه " مجموعة من الفضاءات المتجانسة تحدد عن طريق مبادئ التقسيم[33]" وأيضا" هو مجموعة من المواقع الفرعية يسيطر عليه الذي يريد إستخدامه[34]"، ويعرف أيضا"جزء من المساحة الأرضية التي مت خلالها تخلق صراعات بين مجموعة من المجتمعات من أجل ضمان البقاء وإعطاء أماكن تحول إستخدام الأراضي[35]"، وأيضا "هو كيان محدود أو غير محدود لمنظومة مهما كان نوعها[36]"، وبني وطنية مسؤولة عن التهيئة العمرانية للإقليم، من جهة أخرى فراسوا بيرو(François PERROUX) يعرف التنمية بأنها " مزيج من التغيرات العقلية والاجتماعية للسكان، الذين تجعلهم معتقدين وقادرين بشكل تراكمي ودائم لانتاجه الفعلي عموما[37]"، ومن خلال الربط بين مختلف التعارف المتعلقة بالاقليم ومصطلح التنمية بصورة إدولوجية، يمكننا من خلال ذلك تعريف التنمية الاقليمية كما يلي:"هو نظام إجتماعي قادر على توليد الأهداف الخاصة وتحديدها فيما يتعلق بالإطار الوطني وبقية الأقاليم الأخرى[38]".

هذا ما يفسر بعلاقات التفاعل ومختلف التساؤولات التي تطرحها مشاكل التنمية الإقليمية وإندماجها لنظام الأنشطة المحلية في عالم مختلف عن عالم القرن العشرين، ويمكن استخلاصها في النقاط التالية :

1.2. الموارد الإقليمية (Les ressources territoriales): بينا سابقاً أنه يتعين النظر إلى الإقليم كتنظيم فضائي، يقوم على إلتقاء الناس بالمجال المادي، لذا فهو نتيجة إرادة المتعاملين على العيش في الفضاء المادي، والتي تقوم على أساسين وهما[39]:

الأول المجال المادي: كل المعطيات المادية التي يوفرها الإقليم؛

الثاني الغير مادي: والتمثل في في القيم الموروث الثقافي والتاريخي.

لذا فالموارد الاقلمية ليست الموارد الطبيعية المعروفة عند الجغرافيين، أو التي لها سعر كما هو الحال عند الاقتصاديين، مما يجعلها موضوعا للتنافس وعرضة للنفاذ بزيادة الاستعمال، إنما يشير إلى منتجات هذا التنظيم الفضائي.

وإذا أخذنا مفهوم الموارد كما هو الحال في الموارد الاقتصادية، في هذا السياق تصبح كل عناصر الإقليم مصدرا لهذا التميز، وينتقل مفهوم الموارد الإقليمية من كونها مخزنا للموارد الأولية المتاحة، إلى منتجات تعطى خصوصيات التنظيم الفضائي الذي يستمد من القيم والمعايير التي يلتزم بها هؤلاء المتعاملين، والتي تربط بين الثقافة بالاجتماع، لهذا فالموارد الإقليمية هي نتيجة الوابط السائدة على منظومة القيم.

ولا يجب النظر إلى الموارد الاقليمية على أنها مطلقة بل هي نسبية في الزمان والمكان، فهو مورد إقليمي للفرد في مكان ما وزمان ما، وليس كذلك بالنسبة لفرد أخر، فمثلا التضاريس تمثل عائقا لبعض الأفراد يميزها عن غيرها بأنها قائمة على التكاليف، ولكنها عن الأخرين تمثل مورد تلبى به الحاجة.

2.2. النمو الإقليمي: من الملاحظ أن الأقاليم الكبرى أكبر نموا، مما يدل على وجود علاقة بين تكتل الأنشطة والنمو الإقليمي، فانه يتعين من الناحية النظرية ادخال نمو هذه التكلات الإقليمية للانشطة، وبالتالي سيولد نمو التكتلات نموا إقليما، وبالتالي سنحاول قدر

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الإمكان ربط العلاقة بين النمو الداخلي ونظرية الاقتصاد الجغرافي، حتى يتسى لنا بالاجابة عن الإشكالية المعلقة بالنمو على أسس إقليمية حتى يمكننا التوافق بين النمو الداخلي ونظرية الاقتصاد الجغرافي.

1.2.2. نظرية الاقتصاد الخغرافي: بعد غياب البعد الجغرافي في التحليل الاقتصادي، تطور تيار فكري عام 1826 عرف بالاقتصاد الجغرافي، يهدف إلى نظرية التوازن الفضائي، من خلال تطوير الاطار الخاص بمحددات اختيار الموقع وآليات تشكيل التكتلات الفضائية، حيث في نفس السياق درس فون تونان VON THUNEN التوزيع الفضائي لاشكال المستثمرات الفلاحية حول مركز إستهلاكي (السوق–المدينة) المنتجات الزراعية، بإفتراضهأن الفلاحين يعرضون منتجاتهم حول هذه المدينة، وبالتالي فإن توزيع الأنشطة الفلاحية يتوقف على الريع، والذي يمثل الفرق بين محصول الأرض وتكاليف النقل، كدالة المسافة والنقل، والتوطين يتم عن طريق تخفيض تكاليف النقل وإرتفاع الريع كلما ابتعدنا عن المركز الحضري (المدينة)، مما يؤدي إلى تشكيل حلقات دائرية حول المدينة، حيث تتميز المنتجات بصعوبة النقل وسرعة التلف التي تنتج بالقرب من المدينة وتنتهي بتربية المواشي. وبصفة عامة فإن الاقتصاد الجغرافي يهتم بالبحث عن المحددات الفضائية التي تؤدي إلى تركز الأنشطة الاقتصادية أو تشتتها فضائيا، حيث ترى أي تنظيم فضائي هو حصيلة تفاعل قوتين قوة الجذب (التي تؤدي إلى التكتل)، وقوة الطرد (التي تؤدي إلى التشتت)، وتتركز الأنشطة في التحكم بين القوتين[40].

2.2.2. نظرية النمو الداخلي: تبحث هذه النظرية في تفسير بواقي سولو* التي لم تكن نرية نيوكلاسكية قادرة على تفسيرها، الذي يحدد من خارج النموذج نظام (هبة السماء)، ومن ذلك بقي النمو في المدى البعيد محدد بعوامل الإنتاج، فقد أفترض في هذه النظرية دالة الإنتاج بمردود متزايد ناتج عن إدخال التقدم التقني في النموذج، واعتباره عامل الإنتاج كبقية العوامل الأخرى، والتي تأخذ بعين الاعتبار التقدم التكنولوجي يرتبط بما يملكه المجتمع من معارف متراكمة[41].

2.3. نظام الإنتاج المحلي(Système de Production Local (SPL)): حيث جذور هذا المفهوم ينبثق من المجمعات الصناعية لمارشال**، ويستخدم مصطلح نظام الإنتاج المحلي للدلالة على هذا التجمع الصناعي، والذي يضفي على التنمية طابعها المحلي والذاتي، وبالتالي هذه التجمعات هي واقع التنمية الإقليمية، فنظام الإنتاج المحلي عبارة عن سلسلة مترابطة من الصناعات سواء من حيث مدخلات الإنتاج أو التكنولوجيا المستعملة أو المستهلكين أو قنوات التوزيع حتى أو المهارات المطلوبة، ويرتبط هذا المفهوم بفكرة التعاون والتنسيق بين مختلف عوامل السلسلة، في المقابل النظرة التقليدية للصناعة والتي تشمل جميع الصناعات ذات طابع إنتاج نهائي متشابه، مرتبط غالبا بالتنسيق والتعاون بين المتنافسين والمطالبة الدائمة للدعم والحماية الحكومية[42].

وبالتالي فإن نظام الإنتاج المحلي يتميز بما يلي[43]:

- ✓ مجموعة من المؤسسات المنتظمة والمرتكزة في إقليم معين؛
- ✓ تخصص المنطقة على أساس المنتج أو المهنة؛
- ✓ وجود موارد ومهارات ووفرات تتطور وتوفر بفعل العمل الجماعي لمختلف المتعاملين الاقتصاديين المحليين؛
- ✓ وجود روابط كثيفة ومتنوعة: بالإضافة إلى العلاقات السوقية تتطور في نظام الإنتاج المحلي؛
- ✓ ليس نظام الإنتاج المحلي بنظام مغلق، بل هو في علاقات متبادلة مع محيطه الوطني والدولي.

الخلاصة:

وفي الأخير يمكن القول بأن الصناعة عملية معقدة، وهي عبارة عن تجسيد أفكار الإنسان التي تراوده لتحسين حياته اليومية، فهي بذلك تطورت مع تطور البشرية وزيادة متطلباتها الأساسية، وعلى هذا أصبحت الصناعة ظاهرة اقتصادية واجتماعية وحضارية، تعمل على تلبية الحاجيات الضرورية للإنسان، إن التطور الصناعي الذي حصل في القرنين التاسع عشر والعشرين أديا إلى تعدد التوجهات

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

والمفاهيم حول توطين الصناعة بالقرب من التجمعات الحضرية التي يقيم فيها، إلا أن تطور الوعي بخطورة المخلفات التي تنتجها المؤسسات داخل المناطق، مما أدى إلى إعادة النظر في توطين هذه المناطق وفق أسس ومعايير محددة. يعبر النشاط الاقتصادي عن عملية تفاعل بين الموارد الاقتصادية المختلفة، حيث تشكل وفرة الموارد البشرية والطبيعية ونوعيتها وكيفية استخدامها أهم العوامل المحددة لإمكانات النمو الاقتصادي، كما أن توفر هذين العاملين لا يمكن أن يؤدي إلى تحقيق النمو الاقتصادي دون وجود معرفة ومهارة فنية لاستغلال هذه الموارد وتسييرها .ما من شأنه تمكين النمو الاقتصادي تحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة التي تنطوي على تغييرات هيكلية هامة في الاقتصاد، تسمح بإرساء برامج وخطط في جميع المجالات وبخاصة منها المجال الصناعي، ومن هنا تبرز أهمية الاهتمام بتأهيل العنصر البشري الذي يعتبر واضع ومحرك هذه السياسات الصناعية وكذا أهمية تثمين الموارد الطبيعية التي تعتبر المادة الأولية لتطبيق الإستراتيجية الصناعية وتطويرها تهدف تحقيق التنمية الاقتصادية المرجوة.

النتائج: يساهم التوطين الصناعي في دعم العملية التنموية بصفة عامة وتنمية القطاع الصناعي بصفة خاصة، ويمكن أن نجيز نتائجه فيما يلي:

- ✓ توفير فرص العمل والاستخدام في المناطق الريفية بجذب الصناعة إليها؛
- ✓ تحقيق توزيع متوازن لكل من العمالة والإنتاج ما ينتج عنه من تنمية إقليمية متوازنة.
- ✓ تهيئة الفرصة أمام أصحاب المؤسسات للحصول على العقار الصناعي بأسعار مغرية وبدن تأخير؛
- ✓ جذب الاستثمار الخاص للمساهمة في تنمية القطاع الصناعي؛
- ✓ جذب الاستثمار الأجنبي المباشر والغير مباشر بتوفير بعض الامتيازات الخاصة بهذه المناطق ؛
- ✓ تحقيق اللامركزية الصناعية والحد من تمركز الصناعات في بعض المناطق وخاصة حول العاصمة ؛
- ✓ تقديم الخدمات والمنافع للمشروعات الصناعية بحيث تقل تكاليفها وتزداد أرباحها؛
- ✓ الأراضي المناسبة للاستعمال الصناعي مما يساعد على التهيئة العمرانية الجيدة؛
- ✓ تنظيم التوسع الصناعي وترشيد اختيار مواقع المشروعات الصناعية داخل أقاليم المدن الكبيرة؛
- ✓ توفير مواقع جديدة للصناعات المضطرة لنقل مواقعها بسبب المشروعات الكبرى لتطوير المدن.

التوصيات

- ✓ تحفيز وإدارة تدفق المعرفة والتقنية بين الجامعات ومعاهد البحوث والشركات والأسواق؛
- ✓ تيسير تكوين ونمو المنشآت الاقتصادية المبنية على الابتكار من خلال آليات التحضين والانبثاق من الشركة الأم؛
- ✓ توفير مساحات وتجهيزات عالية الجودة بالإضافة إلى خدمات ذات قيمة مضافة. ويوجد حول العالم أنماط ومسميات مختلفة لمناطق ومجمعات التقنية والعلوم ومنها: حدائق التقنية، مجمعات العلوم، مجمعات الأبحاث، مراكز الابتكار، واحات المعرفة، التكتلات التقنية، وقرى المعرفة وتوجد في جميع مناطق التقنية مراكز أبحاث ومعامل ومنشآت تعليمية وخدمات مركزية وحاضنات الأعمال والعديد من الحوافز الاقتصادية والتسهيلات وقنوات الدعم.

الإحالات والمراجع:

[1] كامل كاظم بشير الكناني، **الموقع الصناعي وسياسات التنمية المكانية**، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان،2002 ، ص: 11 .

[2] VAESKEN Philippe, **l'environnement territorialise : un nouveau concept de structuration de l'environnement dans la stratégie de l'entreprise**, colloque A.I.M.S page: 3.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

[3] محمد بومخلوف، **التوطين الصناعي في الفكر والممارسة**، شركة الأمة للنشر والتوزيع، الجزائر،2000 ، ص:25

[4] محمد خيري، **توطين الصناعة والعمليات والعلاقات الاجتماعية**، المجلة الاجتماعية القومية، للمركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، العدد الثاني، مصر، ماي 1985، ص: 65.

[5] بشير محمد التجاني، **مفاهيم وآراء حول تنظيم الإقليم وتوطين الصناعة**، ديوان المطبوعات الجامعية، 1987، ص: 114.

[6] محمد جاسم محمد علي شعبان العاني، **الإقليم والتخطيط الإقليمي**، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان2001 ، ص: 207.

[7] BARKLEY Richard, **Industry location: the cause**, Swedish Economic Policy Review, December 2005, pp: 23.
[8] HOFFMAN Anders and MARKUSEN James, **Investment liberalization and the geography of firm location**, NBER, Copenhagen, October 2006, page: 94.

[9] بشير محمد التجاني، مرجع سابق، ص: 29 .

[10] KHALADI Mokhtar, **le développement local**, OPU, ALGER, 2012, page: 11.
[11] Ibid, page: 21.
[12] PECQUEUR Bernard**, le développement local**, 2éme édition, SYROS, PARIS, 2002, page: 18.
[13]PERROU François**, l'économie du XXIème ciécle**, ECONOMICA, Paris, 1954, page: 145.
[14]Claude DONOLO, **Stratégies de décentralisation et de localisation industrielle**, Editions Bordas, Paris, 1972, page: 24-33.

[15] فيليب جيجو وآخرون، **الدليل الإرشادي لإدارة البيئة للمناطق الصناعية**، برنامج سيم وإدارة التنمية الدولية البريطانية، 2005، ص: 28.

[16] محمد أزهر سعيد السماك، **اقتصاديات المواقع الصناعية وتقييم المشروعات ودراسة الجدوى**، عمان، دار زهران، 1998، ص: 90.

[17] وائل وجيه رضا البظ، **محددات إنشاء المدن والمناطق الصناعية في محافظة نابلس وانعكاساتها على البيئة والمجتمع والتعليم الصناعي**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية، فلسطين، 2004، ص:21.

[18] خالد عبد الرحيم الهيتي، أكرم أحدم الطويل، جمال محمد النعيمي، **أساسيات التنظيم الصناعي**، عمان، دار زهران للنشر، 1997، ص: 114.

[19] محمد أزهر سعيد السماك، مرجع سابق، ص: 85.

[20] نفس المرجع، ص: 94.

[21] بهيج شعبان، **جغرافية العالم الصناعية**، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1972، ص: 5.

[22] محمد بومخلوف، **مرجع سابق**، ص: 56.

[23] عادة ما يتم التميز بين مفهومين: التوطين implantation والتوطن localisation، ويأخذ مفهوم التوطين مدلولا أوسع من مفهوم التوطن. إذا كان التوطن يدل على اختيار المؤسسة لمكان توطنها فان التوطين يدل على تشكيل بنية إنتاجية في مكان معين، فنقول التوطين الصناعي للدلالة على بناء نسيج صناعي في مختلف الأماكن. فالمفهومان يشتركان اذا من حيث المكان الذي يتم وضع النشاط فيه، لكنهما يختلفان من مستوى القرار، فالتوطين يفترض عنصر التخطيط، اما التوطن فيستلزم حرية اتخاذ القرار. التوطن مصدر فعل توطن توطنا والتوطين مصدر فعل وطن توطينا.

[24] Ammar SARNI, **Aménagement du territoire et planification régionale**, la revue du CE.N.E.A.P, Economie régionale, Tome 1, N°4/5, 1985, page: 37.
[25] CROZIER M & FRIEDBERG E, **l'acteur et le système, points seuil**, in l'environnement territorialise: un nouveau concept de structuration de l'environnement dans la stratégie de l'entreprise. PARIS, 1977, Page: 10.
[26] THISSE J.F, **l'oubli de l'espace dans la pensée économique**, revue région et développement, N°6, 1997, page: 8.
[27]Abdelltif N, la **localisation et attractivité territorial des investissements directs étrangers**: essai de modèlisation économitrique, these pour l'obtention du doctorate s sciences économiques, univ Ibn Zohr, AGHADIR, 2010, page: 77.
[28] STRSWACK. J.K, **principe de géographie économique**, édition Bréal, PARIS, 2000, page: 14.
[29] VELTZ, **Dynamique des systèmes productifs**, territoire et ville, IFRESI, 16/18 mars 1994, LILLE, page: 164.

[30] محمد أزهر سعيد السماك، **اقتصاديات المواقع الصناعية وتقييم المشروعات ودراسة الجدوى**، عمان، دار زهران،1998، ص:70.

[31] محمد جاسم محمد علي شعبان العاني، **الإقليم والتخطيط الإقليمي**، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان 2006، ص: 69.

[32] C. RAFFESTIN, **pour une géographie du pouvoir**, Litec, Paris, 1986, page: 85.
[33] J.C PERRIN**, le développement régional**, PUF, Paris, 1974, page: 6.
[34] Hubert BERGUIN, Région, **Encyclopédie d'économie spatiale (concepts-comportements-organisations)**, ECONOMICA, Paris, 1994, page: 140.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

[35]Antoine BAILLY, **Territoire et territorialité, Encyclopédie d'économie spatiale (concepts-comportements-organisations)**, ECONOMICA, Paris, 1994, page: 275.
[36] Ibid, page: 275.
[37] François PERROUX, **l'économie du XX[e] siècle**, PUF, Paris, 1960, page: 254.
[38] P. Prévost, **Du développement coopératif au développement régional**, Protée, vol VIII, n°3, aout 1980, page: 20.
[39] WILLIAMSON, JEFFREY G**, Regional Inequality and the Process of National Development**: A Description of the Patterns", Economic Development and Cultural Change, N°13, 1965, pp: 3-54.
[40] J.F THISSE, M. FUJITA, **économie géographique : problèmes enciens nouvelles perspective**, annales d'économie et statistique, n°45, 1997, page: 39.

* هذه النظرية تمثل نموذج بول رومر(ROMER) سنة 1986 في إطار ما يعرف نظرية النمو الداخلي.

[41] LADRUT. H., **Les images de la ville**, Anthropos, Paris, 1970, page: 145.

** أخذت هذه التنظيمات عدة مفاهيم (المصطلحات) منها Discrict industrielle التجمعات الصناعية، العراقيد (Clusters) كل هذه المفاهيم طورت من أجل فهم آليات نشاط وتكيف هذه الأنظمة الإنتاجية.

[42] COURLET C., **les systèmes productifs localisés, de quoi parle-t-on ?**, In COURLET C., SOULAGE B., industrie, territoires et politiques publiques, L'Harmattan, Paris, 1994, page: 13-22.
[43] Nathalie MUDARD-FRANSSEN, **la question du système productif localisé Local in Beautiful**, laboratoire redéploiement industriel et innovation, université du littoral-Cote d'opale, France, document de travail, n°37, février 2001, page: 64.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com